

الانتفاضة في منظمة الأمم المتحدة (الجزء الأول)

إن اجتماع الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة الذي انعقد يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر، أي الثلاثاء الماضي، ويفترض أنها بمثابة أعلى سلطة سياسية بالمعمورة، تمت الدعوة إليها بهدف تكرر مرارا بشكل أنه أصبح أمر معتاد عليه: "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا".

إنه المشروع الذي نوقش أكثر، والذي تمت الموافقة عليه مرات عديدة والذي لم يطبق أبدا بتاريخ الأمم المتحدة.

جميعنا نعلم أنه، إذا كان مثل هذا الاتهام موجهًا ضد كوبا أو ضد أي بلد آخر لاتينوأمركي أو كاريبي وهذا لا يهتم وكأن الأمر لا ينعين، لهوجمت عليها بشدة. إن العمل البغيض الذي ينسب بكامل الوضوح والدقة "للولايات المتحدة الأمريكية"، والذي يطالب بإنهائه يوصف في القانون الدولي كـ"عمل إبادة".

19 مرة منذ عام 1992 كانت الجمعية العامة توافق على القرار ويطلب بإيقاف هذا العمل الإجرامي والتعسفي ولكن إذا كانت تردد عدد المرات التي كانت تتكرر فيها الموافقة على القرار، كان يزداد أيضا عدد البلدان التي تقدم تأييدها له، كانت تقل البلدان التي تمتنع عن الصوت والمجموعة الصغيرة جدا للبلدان التي تصوت ضدها. وبالمرة الأخيرة كانت هناك فقط دولتان رفضتا القرار وثلاثة التي امتنعت عن التصويت وأسمائها تتطابق بدول صغيرة، تعتبر أنها في الحقيقة تتبع استعماريا للولايات المتحدة.

لا بد من الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الكبيرة التي جرت بالعالم بعدما تأسست الأمم المتحدة، وقد تمت إقامتها ولم تكن معارك الحرب العالمية الثانية قد انتهت بعد، مما أدت إلى خسارة 50 مليون من الأرواح البشرية وإلى تدمير هائل. العديد من البلدان التي كانت تشكل الأكثرية بالأمم المتحدة، كانت لا تزال مستعمرات للقوى العظمى الأوروبية، التي استولت عنوة على معظم أراضي المعمورة وبعض القارات، تقريبا سيطرت على جميع ربوعها. مائات الملايين من البشر، بحالات لم تعد قليلة، والتي حضاراتها أعرق بكثير وثقافتها أسمى وأرقى، أصبحوا خاضعين للاستعمار بفضل تفوق أسلحة الغزاة.

لم تكن كوبا الاستثناء.

بنصف الكرة الأرضية هذا، كان بلدنا المستعمرة الأخيرة لاسبانيا، لثرواتها بالمنتجات الزراعية النادرة والمطلوبة جدا آنذاك، والتي كانت تحصدتها الأيدي النشيطة للفلاحين الأحرار ولمائات الآلاف من العبيد الذين ينحدرون من أصل إفريقي. عندما كانت المستعمرات الأخرى لإسبانيا قد تحررت بالقعود الأولى للقرن التاسع عشر، كانت هي الأخرى تحافظ على مستعمرتها بكوبا بقبضة حديدية وبأشد الوسائل الاستبدادية.

في النصف الثاني من ذلك القرن، إن جزيرتنا، التي كانت اسبانيا تحلم بتحويلها إلى قلعة منيعة للاعتماد عليها من أجل إعادة فتح مستعمراتها في جنوب القارة الأمريكية، كانت جزيرتنا بمثابة مهد لمشاعر وطنية وقومية عميقة. بدأ الشعب الكوبي يخوض معركته من أجل الاستقلال، تقريبا بعد 70 عام من انطلاقة ذلك الكفاح بالأمم الشقيقة الأخرى في أمريكا اللاتينية، دون أسلحة سوى "الماشيتي" أي السيف الذي يحصد قصب السكر به، ومع ذلك اندفاع وسرعة الخيول البلدية. وتحول الوطنيون الكوبيون خلال فترة وجيزة إلى جنود شجعان.

وبعد ثلاثين سنة كان شعبنا المتفاني على وشك تحقيق أهدافه التاريخية في الكفاح الباسل ضد القوة العظمى الأوروبية المتدهورة ولكنها متعندة. كان الجيش الاسباني، رغم العدد الهائل من جنوده، غير قادر على إبقاء هيمنته على الجزيرة، حيث كان يسيطر فقط على المناطق الرئيسية بالمدن وكان على وشك الانحطاط.

حينذاك تدخلت الإمبراطورية القوية والدافعة التي لم تكتم أبدا مساعيها بالسيطرة على كوبا، بتلك الحرب بعدما صرحت بسخرية أن "إن شعب جزيرة كوبا حر ومستقل وينبغي عليه أن يكون كذلك بموجب القانون".

بعدما انتهت المعارك لم يعط لبلدنا الحق في المشاركة بمفاوضات السلام. وقامت الحكومة الاسبانية بخيانة كوبا عندما وضعتها بأيدي الذين تدخلوا بالحرب.

استولت الولايات المتحدة على الموارد الطبيعية، على خير الأراضي، التجارة، البنوك، الخدمات وعلى أهم صناعات البلد. حولتنا إلى مستعمرة جديدة. كان علينا أن نتحمل ذلك خلال أكثر من 60 سنة، ولكننا استعدنا استقلالنا من جديد ولن نتخل أبدا عن النضال.

بعد سرد هذه المعطيات، سيفهم قراء بلدان أخرى بشكل أفضل كلمات برونو رودريغيز، وزير خارجيتنا التي ألقاها بيوم 26 تشرين

الثاني/أكتوبر هذا العام.

بدأت المناقشات في الساعة العاشرة صباحا.

خطب أولا 5 ممثلي بلدان باسم مجموعة 77، وباسم حركة عدم الانحياز، والاتحاد الإفريقي وكاريكوم وميركوسور، تأييدا للقرار.

وبعد ذلك ألقى كلمة 14 ممثل لبلدان، بينها دولتان لديهما أكثر من مليار نسمة كل منهما، ومعا لديهما 2500 مليون نسمة؛ بلدان أخرى لديها أكثر من مائة مليون نسمة، مثل الاتحاد الروسي، اندونيسيا والمكسيك؛ وممثلون لـ 9 بلدان أخرى التي تلعب دورا بارزا ومعترف عليه على الصعيد الدولي : فينيزويلا، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، الجزائر، جنوب إفريقيا، جزر سليمان، زامبيا، غامبيا، غانا وبربادوس؛ 19 مداخلة أُلقيت قبل كلمة برونو.

كان خطابه حتميا وقاطعا. سأذكر مرارا فقرات كاملة من كلماته التي بدأها بالتعرض للأخطار الجسيمة التي تخيم علينا بنشوب الحرب وأضاف:

"للبقاء على قيد الحياة، لا بد من إحراز قفزة بوعي الإنسانية وهذا الأمر ممكن فقط من خلال نشر المعلومات الحقيقية حول هذه المواضيع التي يكتُمها أو يتجاهلها معظم السياسيين، لا تنشرها الصحافة وإنها بالنسبة للناس، مرعبة بمثل هذا الشكل أنها تبدو وكأنها لا تصدق."

"...إن سياسة الولايات المتحدة ضد كوبا لا تركز على أي ركيزة أخلاقية أو شرعية، ليست لديها أي مصداقية ولا تحظى بأي تأييد."

وهذا ما يتبرهن من خلال أكثر من 180 صوت كان ولا يزال يطالب بهذه الجمعية العامة للأمم المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي في السنوات الأخيرة."

"رفضت أمريكا اللاتينية والكاريبي الحصار بشدة وبشكل جماعي. إن قمة الوحدة، المنعقدة بكانكون، في شباط/ فبراير عام 2010، عبر عن ذلك الموقف بشكل قاطع. أخبر زعماء المنطقة بذلك الرئيسي الأمريكي الحالي مباشرة ويمكن التأكيد على أن الشجب المعلن للحصار ولقانون هيلمس بورتون يميز بشكل فريد الرصيد السياسي للمنطقة وشأنه بذلك شأن مواضيع قليلة.

"رؤيات مماثلة وقاطعة اتخذتها حركة البلدان عدم الانحياز، القمم الإيرو أمريكية، قمم أمريكا اللاتينية والكاريبي مع الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي، قمم مجموعة بلدان إفريقيا- الكاريبي والمحيط الهادي وعمليا المتخذة من قبل أي مجموعة من الأمم التي أعلنت عن موقفها لصالح القانون الدولي والاحترام بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة.

"إنه لواسع ومتصاعد إجماع المجتمع الأمريكي والجالية الكوبية بذلك البلد ضد الحصار ولصالح تغيير السياسة تجاه كوبا. (...)(71% من الأمريكيين يدعون إلى تطبيع العلاقات ما بين كوبا والولايات المتحدة..."

"مازال العقوبات ضد كوبا مفروضة وتطبق بشكل صارم.

"في عام 2010، اشتد الحصار الاقتصادي وما زالت تظهر يوميا آثاره على كافة مجالات الحياة بكوبا. إن عواقبه خطيرة بشكل خاص في مجالات حساسة جدا للسكان مثل الصحة والتغذية."

ويشير مباشرة إلى عدد من الإجراءات القاسية التي تؤثر بشكل حساس على أطفال مصابين بمشاكل صحية حساسة وهذا ما لن تكن تستطيع حكومة الولايات المتحدة تكذيبه.

وفيما بعد يقول:

"إن الغرامات التي تفرضها وزارتي المالية والعدل على مؤسسات من بلدهما ولأوروبا بهذا العام الأخير للتعامل مع كوبا، بين دول أخرى، تتجاوز بمجموعها 800 مليون دولار."

يواصل خطابه ويقول:

"إن مصادرة مبلغ مالي ملكا للشركة الكوبية للطيران، تم تحويله بواسطة المصرف الشعبي الاسباني من مدريد إلى موسكو، ويتجاوز 107 ألف يورو، إنها شكلت سرقة حقيقية."

بعدئذ، يشير وزيرنا للخارجية إلى أمور ذات الأهمية البالغة وتتعلق بآثار الجريمة الفظة على اقتصاد كوبا طبقا لاتجاه نحو ذكر الإحصائيات التاريخية، أي المبالغ بالدولارات لقيمة الخيرات، يا كانت عقارات أو منقولة، قرض أو دين أو أي شيء آخر قابل لقياسه بالدولارات الأمريكية، دونما تؤخذ بعين الحسبان قيمة الدولار التي كانت ولا تزال تنخفض باستمرار خلال العقود الأربعة الأخيرة. على

سبيل المثال أذكر مرطب معروف للغاية: كوكا كولا-دونما يقبض أي شيء عن الدعاية- منذ أربعين سنة كان يكلف 5 سنتيمات، بينما اليوم يتراوح سعره ما بين 150 و 200 سنتيم دولار.

يقول برونو:

"إن الخسائر الاقتصادية التي أدى إليها مباشرة تطبيق الحصار خلال هذه السنوات الخمسين تتجاوز 751 مليار دولار، حسب القيمة الحالية لهذه العملة."

يعني أنه لا يقع بخطأ الاعتماد على عدد الخسائر التي أسفرت عن الحصار سنويا، مثلما لو كانت قيمة الدولارات نفسها سنويا. كنتيجة من الاحتيال العالمي الذي كان يعنيه الإلغاء من طرف واحد، من قبل نيكسون للدعم الذهبي لتلك العملة بمعيار 36 دولار لكل أوقية تروي، إلى جانب إصدار الدولارات دون أي قيد، قد انخفض بشكل مستطرد القدرة الشرائية لتلك العملة. إن وزارة الخارجية تولت عمل الطلب من مجموعة خبراء ينتمون إلى وزارة الاقتصاد بأن يقوموا بهذا التقييم مما تجلت الخسارة الاقتصادية التي سببها الحصار لكوبا على امتداد 50 عام، وهذا ما تم التعبير عنه من خلال القيمة الحالية لتلك العملة.

"يوم 2 أيلول/ سبتمبر الماضي" - قال بمداخلته- "أقر وصدق من جديد الرئيس أوباما نفسه على العقوبات ضد كوبا استنادا إلى "المصلحة الوطنية" المزعومة للولايات المتحدة. ولكنه، يعرف الجميع أن البيت الأبيض ما زال يولي الاهتمام الأكبر "للمصالح الخاصة"، الممولة بشكل جيد، لأقلية ضئيلة حولت السياسة ضد كوبا إلى أعمال مربحة جدا."

"مؤخرا، يوم 19 تشرين الأول/ أكتوبر، وصف الرئيس أوباما، حسب بعض وكالات الأنباء، العمليات التي، بوجهة نظره، تحدث اليوم في كوبا كغير كافية واشترط للقيام بأي خطوة جديدة تغيرات داخلية يتمنى رؤيتها بلدينا.

"يخطأ الرئيس عندما يعتقد أن لديه الحق في التدخل وفي وصف العمليات التي تحدث اليوم في كوبا. إنه لأمر مؤسف أن تعط له معلومات خاطئة وأن يكون عمل الخبراء والمستشارين بهذا الخصوص سيء.

"إن التغيرات التي نقوم بها اليوم تستجيب بطموحات الكوبيين وقرارات شعبنا المستقلة ذات السيادة. (...) لا ترمي إلى تلبية تمنيات حكومة الولايات المتحدة أو إرضاء مصالحها، التي كانت ولا تزال إلى حد اليوم تتعارض بتمنيات ومصالح الشعب الكوبي.

"بالنسبة إلى القوة العظمى، كلما لا يؤدي إلى إقامة نظام يخضع لمصالحها، هو غير كافٍ، ولكن هذا لن يحصل لأن هناك أجيال عديدة من الكوبيين الذين تكرسوا و يتكرسون ويعطون خير ما لديهم بحياتهم للدفاع عن سيادة واستقلال كوبا."

"بالعكس، الحكومة المذكورة كانت تواصل ممارستها التعسفية لوضع كوبا في القوائم الزائفة، بما فيها قائمة الدول التي تفترض أنها تؤيد وتقوم بالرعاية على الإرهاب الدولي تلك القوائم التي تصنعها وزارة الخارجية الأمريكية لوصف تصرف أمم أخرى. إن هذا البلد ليس لديه السلطة الأخلاقية لوضع مثل هذه القوائم-التي كقاعدة عليها أن ترأسها- وليس هناك ولا سبب لإدخال كوبا بأي واحدة من هذه القوائم.

"أن الحكومة الأمريكية ما زالت كذلك تعاقب باجفاف الكوبيين الخمسة المناضلين ضد الارهاب الذين يعانون منذ أكثر من 12 سنة من الاعتقال بسجونها وقد كسبت قضيتهم أوسع تضامن بالمجتمع الدولي.

"إن كوبا، التي كانت ولا تزال ضحية لإرهاب الدولة تطالب من تلك الحكومة بإنهاء ازدواجية المعيار وإنهاء حالة عدم عقوبة التي يتمتع بها بأراضيها مدبرو أعمال إرهابية اعترفوا باقترافها وقد تدبرت تلك الأعمال تحت مظلة السياسة المعادية لكوبا بذلك البلد..."

وعندما وصل إلى هذه النقطة، الحق برونو بوفد الولايات المتحدة الضربة القاضية لما تعرض للمذكرة المشهورة لمساعد نائب الوزير ليستر مايوري التي انتهت سريتها عشرات السنوات بعد ذلك والتي تظهر السخرية المثيرة للاشمئزاز لسياسة الولايات المتحدة.

"أكثرية الكوبيين يؤيدون كاسترو (...) ليست هناك معارضة سياسية فعالة. (...) إن الوسيلة الوحيدة التي تجعلها (أي، الحكومة) تخسر المساندة الداخلية هي عن طريق غرس خيبة الآمال واليأس من خلال عدم تغطية الاحتياجات الاقتصادية والعوز (...) لا بد من تفعيل وتنشيط كل الوسائل المتاحة بسرعة لإضعاف الحياة الاقتصادية. (...) وأن لا تعطى لكوبا أي تمويل ولا أي إمدادات أو لوازم بهدف تخفيض قيمة الرواتب الاسمية والفعالية بهدف التجويع، حتى يسود اليأس وإسقاط الحكومة."

"على الرغم من أن الملاحقة الاقتصادية تشكل العرقلة الرئيسية التي تعيق تطور وتنمية البلد وتحول دون رفع مستويات حياة الشعب، كوبا أحرزت نتائج لا تدحض في مجال إلغاء الفقر والجوع، في معدلات الصحة والتربية التي أصبحت تعتبر مرجعية عالميا..."

"استطاعت كوبا أن تعلن هنا منذ أسابيع قليلة، عن تنفيذها الخارق والاستثنائي لأهداف التنمية للألفية. إن هذه النتائج التي حققتها كوبا ما زالت تعتبر حلما خياليا لدى معظم سكان المعمورة."

"إن كوبا لن تتخل أبداً عن استنكار الحصار والمطالبة بحق شعبها الشرعي في العيش والعمل من أجل تحقيق التطور الاجتماعي الاقتصادي على قدم المساواة وبالتعاون مع باقية الأمم، دون حصار اقتصادي ودونما تمارس عليها ضغوطات خارجية.

"تشكر كوبا المجتمع الدولي للتضامن الثابت مع شعبنا وهي على يقين بأنه يوما ما ستتحقق العدالة ولن تعد هناك حاجة إلى اتخاذ هذا القرار.

"شكرا جزيلا."

قال ليختتم مداخلته الأولى.

يتبع غذا.

فيدل كاسترو روز
31 تشرين الأول/ أكتوبر عام 2010.
الساعة 5:13 عصرا

تاريخ:

31/10/2010

- **Source URL:** <http://www.comandanteenjefe.biz/ar/articulos/Intfd-fy-mnzm-lmm-lmthd-ljz-wl?page=0%2C846%2C0%2C0%2C0%2C0%2C421%2C0%2C0%2C3>